



أنزل الله كتابه تبليجاً لكلِّ شيءٍ، وتركَنا رسولَ الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على المَحْجَةَ الْبَيْضَاءَ، فَمَنْ كَانَ إِمَامَهُ كِتَابُ اللهِ وَسَنَّةُ رَسُولِهِ فَلَنْ يَضُلَّ أَبَدًا.

والنَّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسَّنَّةِ يَبْيَّنُ بَعْضُهَا بَعْضًاً، وَيَشْرُحُ بَعْضُهَا بَعْضًاً، وَبِمَجْمُوعِهَا اكْتَمَلَ الدِّينُ، وَتَمَّتْ نِعْمَةُ اللهِ عَلَيْنَا بِهِ.

وقد ابْتَلَى أَهْلُ الْإِسْلَامِ عَلَى مِنْرَاعِ الْعَصُورِ بِأَنَّاسٍ وَطَوَافَّ لَمْ يَسْتَوْعِبُوا الشَّرْعَ بِتَمَامِهِ، أَخْذُوا بَعْضَهُ دُونَ بَعْضٍ، فَأَنْتَجُوا فَقْهًا مِبْتَوْرًا، لِيُسَمِّيَ الْفَقِهَ فِي شَيْءٍ !

وَالبَّتْرُ - كَمَا تَعْرَفُهُ مَعَاجِمُ الْلُّغَةِ - أَسْتِبْصَالُ الشَّيْءِ قَطْعًا. وَبَتْرُ الشَّيْءِ بَتْرًا: قَطْعَتْهُ قَبْلَ الْإِتَّهَامِ. وَضَرُرُّ هَذَا الْبَتْرِ لَا يَقْتَصِرُ عَلَى خَطَأِ النَّتْيَاجِ وَضَلَالِهَا، بَلْ يَصِلُّ إِلَى تَشْوِيهِ الْحَقِّ، وَالْإِسَاعَةِ إِلَى الدِّينِ. أَرَأَيْتَ لَوْ أَتَيْتَ رَجُلًا سُوِّيًّا حَسْنَ الْخَلْقَةِ فَبَتَرَ يَدَهُ عَنْ جَسَدِهِ، أَرَأَيْتَ كَمْ يَكُونُ مَنْظُرُهَا مَشْوِهًًا، بَيْنَمَا كَانَتْ جَمِيلَةَ بَهِيَّةِ حِينِ كَانَتْ فِي مَوْضِعِهَا مِنَ الْجَسَدِ؟ وَكَذَلِكَ بَتْرُ النَّصُوصِ يَوْرِثُ أَفْهَامًا خَطَأً، وَيَعُودُ عَلَى الدِّينِ بِالتَّشْوِيهِ. وَبَتْرُ النَّصُوصِ لَهُ صُورٌ عَدَّةٌ بَعْضُهَا أَخْفَى مِنْ بَعْضٍ.

فَمِنْهَا: بَتْرُ النَّصْ وَالْوَاحِدِ، عَلَى مَنْوَالِ {فَوَيْلٌ لِلْمُصْلِينَ}، ثُمَّ يَقْفِي !

وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ مَنْ يَعْدُ قَوْلَ اللهِ تَعَالَى : {وَلَنْ تَسْتَطِعُوا أَنْ تَعْدُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ} قاضِيَاً عَلَى التَّعْدُدِ، حِيثُ شَرَطَ اللهُ التَّعْدُدَ بِالْعَدْلِ حِينَ قَالَ {فَإِنْ خَفْتُمُ أَلَا تَعْدُوا فَوَاحِدَةً}، وَهُنَا قَدْ نَفَى اسْتِطَاعَةَ الْعَدْلِ !! وَلَوْ أَتَمْ الْآيَةَ {فَلَا تَمْيِلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَنْدِرُوهَا كَالْمَعْلَقَةِ} لَا تَنْقُضُ قَوْلُهُ.

وَهَذَا النَّوْعُ مِنَ الْبَتْرِ ظَاهِرُ الْبَطْلَانِ وَالضَّلَالِ، وَإِنَّمَا يَأْتِي مِنَ الْعَوْمَ وَمَمَّنْ فِي قُلُوبِهِمْ زِيغٌ، وَيَحْرُفُونَ الْكَلْمَ عَنْ مَوْضِعِهِ عَدْمًا.

وَمِنْهَا: عَزْلُ النَّصِّ عَنِ النَّصُوصِ الْأُخْرَى الْمُتَعَلِّقَةِ بِتَوْضِيْحِ جَوَابِ الْمَسَأَةِ، وَهَذَا مَسْلُكُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَدِيَنَهُمْ، وَمَثَالُهُ قَوْلُ

الخوارج فيما أنكروا على علي رضي الله عنه: "و حكم الرجال في دين الله، والله يقول { إن الحكم لـ الله }" ، ففضلاً عن فساد فهمهم لـ الآية فقد تجاهلوا النصوص الكثيرة التي تنسب الحكم إلى الرجال، لذلك لم يزد ابن عباس - رضي الله عنهما - عن سرد بعض تلك النصوص : { يـ حـكـمـ بـهـ ذـواـ عـدـلـ مـنـكـ } ، { فـ اـبـعـثـواـ حـكـمـاـ مـنـ أـهـلـهـاـ } - فأـسـكـتـهـمـ وـلـمـ يـحـيـرـوـاـ جـوـابـاـ .

وهذا مسلك أهل البدع عموماً؛ فالخوارج وقفوا على نصوص الوعيد، وتركوا نصوص الوعد، وقابلتهم المرجئة فوقفوا على نصوص الوعد، وتركوا نصوص الوعيد.

والقدريّة وقفوا على نصوص إرادة الإنسان، وتركوا النصوص الدالة على عموم الخلق والمشيئة الإلهية، فجعلوا الإنسان مستقلاً بفعله عن خلق الله ومشيئته، وقابلتهم الجبرية فأثبتوا نصوص مشيئة الله، وعطّلوا نصوص اختيار الإنسان، فجعلوه مجبراً على ما يفعل.

أما الصورة الثالثة - وهي أخفاها وأدفها - فقطع النص عن السياق الذي جاء فيه، فيظنّ الإنسان نفسه عاملًا بالدليل، متّبعاً للحق، وهو ليس كذلك ..

وسأضرب لذلك مثلاً للتوضيح، ثم أنتقل إلى تطبيقين عمليين مما سقت المقال لأجله.

انظر إلى قول الرسول صلى الله عليه وسلم "يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله" ، فإن جاءنا رجل يخل بواجبات الصلاة، أو متلبس بفجور مجاهر به، أو فيه بدعة مغلظة منكرة، أفنقدمه للصلاحة على من سلم من هذه الآفات لأجل تقدمه عليه في القراءة !؟

إنَّ من يقول بهذا قد أخطأ خطأً بيّناً، بل وشوّه مراد الشرع في هذا الأمر؛ إذ أخرجه عن سياقه.

ف الحديث "يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله" تضمنَ أمراً من رسول الله صلى الله عليه وسلم لصحابته، ولأمته من بعدهم، ومعلوم من نصوص الشرعية وقواعدها أنهم لا يقدّمون لصلاتهم إلا من يرتضون صلاته ودينه، ولم يكن بين الصحابة تحديداً من يُؤمُّهم في شيءٍ من ذلك، لكنهم يفاؤتون فيما أوتوا من القرآن، فيرشد الرسول - في هذا السياق - إلى تقديم أقرؤهم لكتاب الله . فمن بتر الحديث عن سياقه، وأراد أن يقدم الأقرأ للقرآن على عُجره وبُجره في صلاته وعقيدته فلم يفهم مراد الله ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم.

وإنَّ تغيير السياق يغير حقيقة المسألة فيتغير حكمها.رأيتم كيف لم يطبق عمر - رضي الله عنه - حد السرقة في عام الرمادة، حين اختلف السياق الذي شرع فيه القطع؟

وكيف أسقط سهم المؤلفة قلوبهم عند ظهور الإسلام، كما روى البيهقي في السنن الكبرى أنَّ عمر رضي الله عنه قال لعبيبة بن حصن، والأقرع بن حابس: " إنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتألّفكما والإسلام يومئذ نليل، وإنَّ الله قد أعزَّ الإسلام فازهبا.." ، فانظر كيف استدل عمر على فعله بتغيير السياق!

حضرتني هذه الأمثلة وأنا أتأمل مسألتين دار حولهما الجدل في الساحة العلمية السورية، وكانتا سبباً للشقاق والفرقة.

الأولى: تقنين الأحكام القضائية:

فالخلاف في تقنين الأحكام القضائية بين من يجيزه ومن يمنعه ليس وليدَ اليوم، بل هو قدّيم .

وليس المقال في ذكر أدلة الطرفين والترجح بينهما، ولكن في توضيح أنَّ سياق هذا الخلاف لا يشبه سياق الحالة السورية. فالعلماء يتناظرون في هذه المسألة وهم يفترضون وجود قضاءً أكفاءً مؤهلين تتحقق فيهم الشروط المعتبرة في القاضي، فيأتي الخلاف هل يترك الأمر لهم في الرجوع إلى مصادر الشريعة الأصلية، وتوظيف كفاءتهم وأهليةتهم لإصدار الأحكام القضائية، أم تجعل لهم قواعد وقوانين تعزز الاطراد والانسجام بين أحكام القضاة؟ وهذا خلاف سائغٌ، ولكن طرف حجته. أما حين لا يكون هناك قضاةً مؤهلون، وإنما قضاةً " طوارئ" ، هم في أحسن أحوالهم من خريجي الشريعة الذين انتدبوا

أنفسهم لسدّ هذا الواجب الكفائي بحسب الوسع، حتى مانعو التّقين لا يجري قولهم، ولا ينسحب على هذا السياق؛ إذ لا شكّ أنّ إلزام هؤلاء بموادّ مقتنة – مستمدّة من الشريعة – أسلم وأصوبٌ من أن يُترك كلُّ لاجتهاده، وهو لا يملك أداة الاجتهاد، والقدرة على الاستنباط.

بل لا نكون قد أبعدنا عن الصواب إنْ قلنا : هو الواجبُ الذي لا يجوز غيره.
واستصحابُ الخلاف في هذه المسألة في الحالة السورية الراهنة بتّ للمسألة عن سياقها الذي عُدّت فيه خلافية.
المسألة الثانية: هل الشورى ملزمة أو معلمة؟

والخلافُ في هذه المسألة مشهور، ولكل فريق أدلة. لكن ما هو السياق الذي يبحث فيه حُكم الشورى؟
السياق هو في مشاورةولي الأمر لغيره، ولعل القارئ يعلم أنَّ اختيارَولي الأمر في الإسلام يتمَّ وفق منظومةٍ متكاملةٍ تراعي فيها الصّفات والشروط المعتبرة في الحاكم، واتفاقِ أهل الحل والعقد عليه، وبيعة الناس له، حتى جعلوه أهلاً للاجتهاد في أمور العامة، ولذلك كان أقوى ما احتاج به مَن يرى الشورى معلمةً بأنَّه لا يجوز إلزامُ المُجتهد باجتهاد غيره.
أما حين تختلَّ هذه المنظومة، فيتأمّر على المسلمين مَن جاءت به الظروف لا الاختيار، وليس فيه شروط الوالي، ولم يأت به أهل الحل والعقد، ولا عن بيعة، وليس من أهل الاجتهاد، فضلاً عن تعقد الاختصاصات في العصر الراهن حتى لا يستطيع أحدُ أن يحيط بها، ولا يقدر الحاكم بمفرده على القيام بالواجب الشرعي مِن اتخاذ القرار المحقق لمصلحة الأمة، فهل هذا هو السياق الذي اختلف فيه أهلُ العلم بين الإلزام والإعلام؟!

فكيف لو كان هذا الرئيس أو الزعيم ليس في مقامولي الأمر ابتداءً؛ إن عدم إلزام بالشورى حينها لن يكون مآلَه إلا انفراط عقد الجماعة وتفرقها وتشظيها.

فبتر النصوص على أي وجه كان، لا يورث إلا الخطأ والضلال.

وإذا كان هذا أثر الفقه المبتور على الأفهام والعقول، فأثره على القلوب أشد، يقول تعالى {فَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ}، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية معلقاً على الآية: "فَمَتَى تَرَكَ النَّاسُ بَعْضَ مَا أَمْرَهُمُ اللَّهُ بِهِ وَقَعَتْ بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ".